

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٥٨**

الاثنين، ١٢ تشرين االثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بيريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بيرتو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فينرتي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور - ليشتي (من ١ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)

1258499(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي (من ١ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة الموفدة إلى تيمور – ليشتي.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باسو سانغكو، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشرفت جنوب أفريقيا بقيادة بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي، التي تكونت من ستة وفود، وهي أذربيجان، الهند، باكستان، البرتغال، توغو، وجنوب أفريقيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وكان الهدف من الزيارة، على النحو المنصوص عليه في الاختصاصات التي اتفق عليها جميع أعضاء مجلس الأمن قبل زيارتنا، هو إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بدعم تيمور – ليشتي وتقييم التقدم المحرز في الميدان، وإجراء نقاش مع حكومة تيمور – ليشتي بشأن رؤيتها لعلاقة عمل مبتكرة للتعاون مع الأمم المتحدة، والإشادة بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري في تيمور – ليشتي والإعراب عن دعم مجلس الأمن الكامل له؛ والتأكيد على الالتزام الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي بالسلام والتنمية المستدامين في تيمور – ليشتي.

واجتمعت البعثة، في الاضطلاع بهذه الولاية، خلال زيارتها إلى تيمور – ليشتي، مع مختلف المتحاورين في الحكومة، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء الرئيسيين في الحكومة، ورئيس البرلمان والأحزاب السياسية، بما في ذلك اجتماع مع زعيم الحزب المعارض الرئيسي.

وأجرت البعثة أيضا حوارات مع المنظمات غير الحكومية ومع الجهات الفاعلة القضائية والأمنية، فضلا عن ممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة في الميدان. علاوة على ذلك، تلقت البعثة إحاطة إعلامية من القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بقيادة استراليا ونيوزيلندا. وهذه القوة أيضا في مرحلة الخفض التدريجي لعمليتها بهدف مغادرة تيمور – ليشتي.

وتيمور – ليشتي مكان مختلف تماما عما كان عليه منذ ستة أعوام، حين تم نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لأول مرة. فقد طرأت تطورات هامة في هذا البلد في الأعوام الـ ١٠ الأخيرة منذ استعاد استقلاله، وتحديدا بعد الأزمة في عام ٢١١٢. وبسبب مرونة الشعب التيموري وقادته وتصميمهم، فقد أحرز البلد تقدما باهرا. وساد فيه الاستقرار. وعاد آلاف السكان المشردين إلى ديارهم. وجرت الانتخابات وفقا للمعايير الدولية. وقد تشكلت حكومة جديدة استنادا إلى نتائج الانتخاب. وأمام المعارضة مساحة متاحة للعمل تماشيا مع المبادئ الديمقراطية.

وقبل زيارة البعثة بأيام قلائل، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد جرى التصديق النهائي على إعادة إتمام تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ومثل التصديق نهاية الدعم التشغيلي من جانب شرطة الأمم المتحدة للقوة. وجرى التصديق بعد أن أعد الفريق العامل المشترك لقوة الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة تقريرا لتقييم قدرات قوة الشرطة الوطنية. وحدد التقرير عددا من الثغرات ولكنه

بصفة عامة أعطى تقييما إيجابيا للقدرة المؤسسية لقوة الشرطة الوطنية.

وتشمل التحديات الماثلة استمرار تقديم المساعدة لميزانية قوة الشرطة الوطنية وتحسين نظامها التأديبي وآلياتها للإبلاغ وتنفيذ الجوانب المتعلقة بالقوة من خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس والنهوض بنظم الاتصالات. وخلال زيارتنا، أتيحت للبعثة فرصة للتواصل مع كبار مسؤولي القوة الوطنية ومع مفوض شرطة الأمم المتحدة. وزارت البعثة أيضا مركز تدريب الشرطة في ديلي ومركز الشرطة في بلدة سامي.

وفي جميع حواراتنا، كان بإمكاننا أن نقيّم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المشتركة للتنمية التي استرشدت بها جهود بناء القدرات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. وقد جرى تحويل قوة الشرطة الوطنية إلى قوة شرطة ذات كفاءة مهنية ويشهد على ذلك سلوكها في توفير أمن نموذجي خلال جولات الانتخابات الأخيرة. وتم تعريف البعثة أيضا بـ ١٠ من ضباط القوة الذين تم اعتمادهم في أيار/مايو وينتظرون الآن نشرهم في بعثات شرطة الأمم المتحدة. وكان من المطمئن أن نلاحظ عددا من النساء بين تلك المجموعة من الضباط. وفي مناقشاتنا مع محاورينا التيموريين، لاحظنا أنهم على علم بوجود بعض الثغرات وأن لديهم استعدادا لمعالجتها.

وأتيحت للبعثة أيضا فرصة للتحاور مع القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي. وأُعطينا لمحة عامة عن التقدم المحرز في قطاع الدفاع وخططه. وقد بُذلت محاولات متضافرة لفصل اختصاصات قوة الشرطة الوطنية عن اختصاصات القوات المسلحة للتحرير الوطني.

وفي شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) لذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة حتى ٣٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأيد خطة الخفض التدريجي للبعثة، وفقا لرغبات حكومة تيمور - ليشتي، والأوضاع على أرض الواقع، والنجاح بعد ذلك في إتمام العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس الوزراء زانانا غوسماو رسالة إلى الأمين العام معربا فيها عن تقدير حكومته وامتنانها الصادق للأمم المتحدة على استمرار دعمها لتيمور - ليشتي (S/2012/736، المرفق). وأضاف أن تيمور - ليشتي لم تعد بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة من خلال وجود أي من بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة بعد نهاية عام ٢٠١٢، وأنه بالتالي لا توجد ضرورة لاستمرار نظر مجلس الأمن في شؤون تيمور - ليشتي. وأشار رئيس الوزراء غوسماو إلى أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما في المرحلة الجديدة من تطور البلد وأن تيمور - ليشتي تود أن تقيم مع الأمم المتحدة علاقة عمل تعاونية مبتكرة تركز على تعزيز المؤسسات والتنمية.

وتم نقل تلك الرسالة إلى البعثة في محاوراتها مع رئيس الوزراء وكبار وزراء الحكومة. واقترح رئيس الوزراء أن يشمل دور الأمم المتحدة في المستقبل تعيين مستشار خاص غير مقيم معني بتيمور - ليشتي، يتبع الأمين العام مباشرة. وأضاف أن مهمة المستشار الخاص ستتمثل في دعم تنفيذ خطة تيمور - ليشتي الاستراتيجية للتنمية وجهود تعزيز المؤسسات ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مع الاهتمام الخاص بمبادئ الاتفاقية الجديدة. وأشار رئيس الوزراء إلى أن المستشار الخاص يمكن أيضا أن يؤدي دورا في دعم قيادة تيمور - ليشتي لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة.

وقد شجع القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) حكومة تيمور - ليشتي على اتخاذ قرار في التوقيت المناسب بشأن طابع أنشطة الأمم المتحدة ونطاقها في فترة ما بعد البعثة وذلك بالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهما من الجهات

صاحبة المصلحة المعنية. وقد أوضحت حكومة تيمور - ليشتي آراءها بجلاء. فهي لا تسعى للبقاء على جدول أعمال مجلس الأمن. وبدلا من ذلك، تسعى لتكوين علاقة مبتكرة مع الأمم المتحدة يكون تركيزها على التنمية والتعزيز المؤسسي. واجتمع رأي كل أصحاب المصلحة التيموريين الذين تحاورت معهم البعثة على أن بعثة الأمم المتحدة قد أدت دورها وينبغي أن تنسحب. وكان هناك بعض الاختلاف في الآراء بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل.

وفي مختلف حواراتنا، ولا سيما مع الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا مع الحكومة ذاتها، أصبحت التحديات التي يواجهها البلد واضحة. وهي تشمل القيود على قدرات الموارد البشرية، وتعزيز مؤسسات الدولة والقدرات الوطنية والقضائية، والتعامل مع الجرائم السابقة، وإجراء استعراض للقطاع الأمني، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ورغم أن هذه التحديات ليست بالهينة، فليس من المستحيل التغلب عليها. وينبغي دراستها في سياق المرحلة الانتقالية الهائلة التي مر بها البلد في السنوات الـ ١٠ الماضية. فسيتطلب التعليم وتشغيل الشباب والرعاية الصحية والتنمية العادلة انخراط السلطات التيمورية المستمر عن كثب، بدعم من شركائهم الدوليين للتغلب على التحديات الباقية. وتمنح الترتيبات المؤسسية القائمة الثقة في أن حكومة تيمور ليشتي لديها القدرة على التصدي لتلك التحديات بعد انسحاب البعثة.

وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية المتبقية بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في عدم اكتمال التحقيقات في جميع الجرائم الخطيرة. ففي إطار البعثة، أنشئ فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة لمساعدة مكتب المدعي العام على إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي. وتمكن الفريق المذكور من التحقيق في ١٠٣ حالة حتى الآن وكان يرجو أن يبلغ عددها ١١٣ حالة من أصل ١٣٢ حالة معلقة بحلول كانون الأول/ديسمبر. وسيظل الباقي لذلك معلقا وسيقتضي الانتهاء منه تسعة أشهر. وأكدت الحكومة للبعثة أن المسألة قيد الدراسة.

ولن يمثل انسحاب البعثة نهاية الشراكة بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة. فستواصل المنظمة تقديم الدعم لمؤسساتها الوطنية بتصميم وتنفيذ البرامج اللازمة للإسراع بتنميتها من خلال الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في شراكة مع تيمور - ليشتي. وسوف يظل التعاون الثنائي بين تيمور - ليشتي وشركائها هاما لتوفير المساعدة الضرورية. غير أن العنصر الرئيسي في تلك المرحلة الجديدة سيكون الإمساك الوطني بزمام العملية، وهو أمر جرى تأكيده للبعثة في جميع محاوراتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن صادق امتناني لجميع أعضاء المجلس الذين اشتركوا في البعثة على دعمهم الذي لا يفتر. وباسم زملائي الذين اشتركوا في البعثة، أود أن أتوجه بالشكر لحكومة وشعب تيمور - ليشتي على ما أبدوه من كرم ضيافة ومساعدة وتعاون، وللممثل الخاص للأمين العام بالنيابة وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على تقديم الدعم اللازم لنا خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي. ولا يسعني أن أنهي كلمتي بدون أن أشكر أيضا فريق دعمنا - السيدة لحود والسيد ماكناب والسيد سنكلير وضابطي الأمن إدواردز وهين، وجميع أفراد فرع أمانة مجلس الأمن وأمن الأمم المتحدة، على التوالي - على ما بذلوه من جهود حثيثة ومتسمة بالمقدرة المهنية وما قدموه من دعم خلال المرحلة التحضيرية وخلال البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر صاحب السعادة السفير سانغكو على إحاطته الإعلامية.

باسم المجلس، أود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على طريقة اضطلاعهم بمسؤولياتهم الهامة نيابة عن المجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين، وبذلك يختتم مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢١.